القرار الفلسطيني المستقل، وان القاهرة لا تملك ان تتحدث، ولا تملك ان تتعامل باسم الشعب الفلسطيني، ولا يسعها الاّ تقديم المشورة والخبرة السياسية والقانونية، اذا كانت مطلوبة من مصر، وان مصر ـ كوجهة نظر فقط ـ تنصح بالتريث قليلاً في اعلان قيام الدولة الفلسطينية، الى حين انتهاء موسم المزايدات الانتخابية في الولايات المتحدة واسرائيل» (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، العدد ٧٢٢، ٢٣/١٠/١٩٨٨، ص ٦).

ولم يكن هذا موقف مصر فقط، حيث ان الاتحاد السوفياتي، الحليف الاساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية دولياً، له موقف، أو رأي، مشابه لموقف مصر. فقد ذكرت مصادر دبلوماسية اوروبية شرقية « ان القيادة السوفياتية نصحت منظمة التحرير الفلسطينية بتأجيل عقد اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني الى ما بعد الانتخابات الاسرائيلية والامريكية... كما نصحتها بعدم تأليف حكومة فلسطينية مؤقتة في هذه المرحلة. وبعدم اعلان استقلال الضفة الغربية وغزة من جانب واحد، وبعدم اتخاذ أي قرار يمكن ان يعرقل الحوار الامريكي ـ السوفياتي الجاري بشأن تسوية المشكلة الفلسطينية، ويضع عقبات أمام عقد مؤتمر سلام دولي حول الشرق الاوسط» (**القبس**، الكويت، ٧/١٠/١٩٨٨)؛ ونقل عن مسؤول سوفياتي القول: «أبلغتنا القيادة الفلسطينية ان المطلوب منها هو اتخاذ المواقف المتوازنة؛ فالمسؤولية على عاتق القيادة عظيمة، ويجب ان تكون القرارات بناءة؛ [و] لم نتقدم بنصيحة، ولا برأي معين، خلال اتصالاتنا مع القيادة الفلسطينية، وقلنا لها ان القرار قرارها، وان القرار يجب ان يمهّد لعقد مؤتمر دولي... ونحن نعتقد ان على الفلسطينيين اتخاذ القرارات التي تضمن حقوقهم، من جهة، من دون ان تغلق الابواب نحو التسوية، من جهة أخرى» (راغدة درغام، **الحوادث**، العدد ١٦٦٨، ٢١/١٠/١٩٨٨، ص ٢٨)؛ فالاميركيون أبلغوا الى وزراء خارجية الدول العربية، الذين التقوا وزير الخارجية الاميركية على هامش جلسات الجمعية العامة للامم المتحدة، «اصرار واشنطن على رفض الاجراءات الانفرادية، فلسطينية كانت أو اسرائيلية. فاعلان دولة مستقلة وحكومة في المنفى يدخل في خانة هذه الاجراءات... كما ان محاولة اسرائيل نقل الفلسطينيين خارج الضفة الغربية وغزة هو اجراء فردي يهدف الى تقرير وضع هذه الاراضي، والولايات المتحدة تعارض ذلك» (**المصدر نفسه**، ص ٢٧)، وقد أبلغت منظمة التحرير الفلسطينية بالموقف الاميركي هذا.

وفي اطار الحوار الاميركي ـ السوفياتي حول حل القضية الفلسطينية، كشفت مصادر فلسطينية عن مشروع سوفياتي من سبع نقاط، عرضه وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه، على وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، في اجتماعهما في نيويورك. ويتضمن المشروع السوفياتي، من بين ما يتضمنه، «ان يكون القرار ١٨١ القاضي بتقسيم فلسطين الى دولتين قاعدة قانونية لانشاء دولة فلسطينية، كما يتضمن أيضاً الاعتراف بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨، وحل مشكلة اللاجئين على اساس قرارات الامم المتحدة، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة، واقامة كونفدالية بين الاردن ودولة فلسطينية، والاعتراف بحق اسرائيل في الوجود، وذلك في اطار المؤتمر الدولي، بمشاركة جميع الاطراف، بما فيها منظمة التحرير والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن» (مازن مصطفى، **الحوادث**، العدد ١٦٦٧، ١٤/١٠/١٩٨٨، ص ١١)؛ وشدّد المسؤولون السوفيات على وجوب ربط نضال الشعب الفلسطيني بالتأييد العربي لحقوق الشعب الفلسطيني؛ اذ قال وزير خارجية روسيا السوفياتية، فينوغرادوف: «هناك ثوابت لا بد من التأكيد عليها وتركيزها، منها: نضال الشعب الفلسطيني للحصول على حقوقه المشروعة، وكذلك التأييد العربي لهذا الحق» (من مقابلة مع فينوغرادوف، **الوطن العربي**، العدد ٨٢ ـ ٦٠٨، ٧/١٠/١٩٨٨، ص ٢٥).

والتقى الموقف المصري مع الموقف السوفياتي، حيث قال وزير خارجية مصر، د. عبدالمجيد، ان القرار ١٨١ «وافقت عليه الولايات المتحدة والدول الغربية [في حينه]... وبعد ٤١ عاماً، رأى الجانب العربي ان القرار يحتوي على جوانب ايجابية... حيث ان الشرعية الدولية والقانونية لقيام الدولة الفلسطينية، تعتمد على هذا القرار... هناك